المحاضرة السابعة

اسم استاذ المادة : عادل رشيد حسين

اسم المادة : جغرافية الصناعة / المرحلة الثالثة

اسم المحاضرة : السـياسـات الحـكـوميـة

Presentation neme : government policies

◈ السـياسـات الحـكـوميـة .

تتضمن السياسات الحكومية مجموعة من الستراتيجيات المعززة بخطط تنموية تهدف الى تحقيق التوزيع الامثل للاستثمارات الصناعية على مستوى الاقليم الواحد او بين الاقاليم المختلفة بهدف تطوير مستويات التنمية المكانية ويتم ذلك من خلال العمل على توقيع مشاريع صناعية جديدة ضمن المناطق المتخلفة او اعادة توقيع لمشاريع صناعية متوطنة او تطوير المشاريع الصناعية القائمة فقط .

يبرز دور السياسات الحكومية بشكل رئيس في الدول ذات التخطيط المركزي التي تسعى من خلالها تحقيق اهداف تنموية اقتصادية واجتماعية وستراتيجية بمنظور شامل للاقليم ككل وليس بدوافع الربحية الاقتصادية كما يحصل في الدول ذات النظام الراسمالي .

<u>تتحدد دور السياسات الحكومية من حيث التاثير في توقيع المشاريع الصناعية بجانبين :-</u>

<u>الجانب الاول :- التاثير المباشر .</u>

ويتمثل من خلال تدخل القطاع العام (الحكومي) بشكل مباشر في توزيع الاستثمارات الصناعية ضمن مناطق الاقليم او البلد ككل بهدف تحقيق الموازنة المكانية في تطوير مستويات التنمية المكانية حيث يعد القطاع العام القطاع الرائد في هذا المجال وذلك لكونه يمتلك القدرة لاسيما الامكانيات المادية على تطوير المناطق المتخلفة وله القدرة ايضا على تحمل تكاليف عالية في مردودات اقتصادية على المدى البعيد أي ان هذا القطاع ينظر الى التنمية من منظور اقتصادي واجتماعي شامل وليس بدافع تحقيق الارباح الاقتصادية فقط كما هو الحال في القطاع الخاص لذلك تعد السياسات الحكومية المعززة ببرامج تنموية دقيقة وتخطيط سليم هي الوسيلة الامثل في تحقيق التنمية ضمن المناطق المتخلفة . وفي العراق على سبيل المثال فقد اسهمت السياسات الحكومية لاسيما في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي في توقيع العديد من المشاريع الصناعية الكبيرة ضمن مناطق القطر المختلفة لاعتبارات تنموية بالدرجة الاساس بالاضافة الى توفر المواد الخام الاولية وخير مثال على ذلك توطين صناعة

الاسمدة الفوسفاتية وصناعة السمنت بانواعه المختلفة بالاضافة الى صناعة الزجاج والسيراميك في محافظة الانبار .

وقد ارتبط توطين هذه المشاريع بتوفر المواد الخام الاولية ولاعتبارات تنموية تتعلق بتنمية المناطق المتخلفة صناعيا من القطر بالاضافة الى توطين الصناعات النسيجية في قضاءي عنة وراوة في محافظة الانبار وفقا لاعتبارات تنموية تتعلق بتنمية هذه المناطق المتخلفة صناعيا .

الجانب الثاني :- التاثير غير المباشر .

ويتم ذلك من خلال اعطاء المجال لاستثمارات القطاع الخاص في توقيع المشاريع الصناعية ضمن المناطق المتخلفة وهذا يتحقق من خلال اتباع اجراءات تشجيعية لمستثمري القطاع الخاص كخفض الضرائب على مشاريع القطاع الخاص التي يتم توقيعها ضمن المناطق المتخلفة صناعيا بالاضافة الى تخصيص مساحات من الاراضي وتقديم القروض او الاعانات المالية لهذه المشاريع فضلا عن حماية الانتاج المحلي من منافسة المنتوجات المستوردة وقد يصل تدخل الدولة غير المباشر الى تطوير خدمات البنى الارتكازية ضمن المناطق المتخلفة لغرض توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب استثمارات القطاع الخاص .

عموما يمكن ان نحدد الاعتبارات التي تبنى عليها السياسات الحكومية في توقيع مشاريع صناعية بالاتي :-

اولا :- تحديد التوزيع الجغرافي للانشطة الصناعية ضمن مناطق القطر كافة بهدف تحقيق الموازنة في تطوير مستويات التنمية المكانية .

ثانيا :- تحديد طبيعة تاثير الانشطة الصناعية الجديدة على الانشطة القائمة وعلاقتها بالانشطة الاقتصادية الاخرى في الاقليم .

ثالثا :- تحقيق الاستغلال الامثل للامكانيات التنموية المتاحة وبالشكل الذي يحقق مزايا ايجابية للهيكل الاقتصادي والاجتماعي ضمن الاقليم .

رابعا :- تحديد مدى قدرة الصناعة على تقليل الفوارق التنموية بين اقليم واخر او بين الريف والمدينة .

خامسا :- ينبغي ان تحقق هذه السياسات توزيعا متوازنا نسبيا للقوى العاملة بين مناطق القطر والانشطة الصناعية المختلفة .

سادسا :- قرب موقع المشروع الصناعي من مصادر تجهيز المواد الخام او مصادر الطاقة ومناطق الاسواق .

◈العــلاقــات (الــروابــط) الصناعيـــة .

هي مجموعة من الروابط الوظيفية التي تنشأ بين الانشطة الصناعية نفسها او مع الانشطة الاقتصادية الاخرى المتوطنة في الاقليم ومع الاقليم الذي تتوطن فيه بالاضافة الى الروابط الوظيفية مع الاقاليم الاخرى سواء ما يتعلق ذلك بالحصول على المواد الخام او علاقات تسويق وكلما زاد الانتاج الصناعي زاد ذلك من اعتماد المصانع على بعضها البعض بمرور الزمن مع زيادة اعتماد المصانع ايضا على الاقاليم الاخرى .

طبيعة هذه الروابط او العلاقات الصناعية تتباين حسب نوع الصناعة وحجمها ومستوى التكنولوجيا المستخدمة بالاضافة الى طبيعة النظام الاقتصادي السائد لذلك وعلى اساس طبيعة او وظيفة هذه الروابط يمكن تقسيم العلاقات الصناعية الى نوعين :-

اولا :- العلاقات المكانية التي تنشا بين الانشطة الصناعية واقليمها الذي تتوطن فيه او الاقاليم الاخرى وهذه تاخذ عدة اشكال منها :-

١- العلاقات بين الانشطة الصناعية والاقليم الذي تتوطن فيه بحكم ما متاح فيه من مواد خام اولية او قوى عاملة ... الخ .

٢- العلاقات بين الانشطة الصناعية والانشطة الاقتصادية الاخرى الموجودة في الاقليم كالنشاط الزراعي حيث ان الصناعة تساهم في توفير متطلبات هذه الانشطة من المكائن والمعدات ... الخ . وفي الوقت نفسه فان هذه الانشطة ستصبح سوقا لتصريف منتجات الانشطة الصناعية ويمكن ان تجهز الصناعة ايضا بالمواد الخام لاسيما القطاع الزراعي .

٣- العلاقات بين الانشطة الصناعية والاقاليم الاخرى وهي علاقات وظيفية تتحدد في استفادة الانشطة الصناعية من الامكانيات المتاحة في تلك الاقاليم كالحصول على المواد الخام او القوة العاملة ويمكن ان تشكل هذه الاقاليم ايضا سوقا لتصريف المنتجات الصناعية للانشطة المتوطنة في اقليم معين .

ثانيا :- العلاقات بين الانشطة الصناعية نفسها وهذه تاخذ نموذجين :-

١- **الترابط الراسي بين الانشطة الصناعية** :- يكون هذا الترابط بين الانشطة الصناعية التي تكون من نفس الفرع الصناعي وياخذ الترابط هنا نوعين :-

أ- ترابط راسي امامي :- مثال ذلك الترابط الوظيفي بين مصانع حلج الاقطان وصناعة الملابس والتسويق .

مصنع حلج الاقطان ـــــــ مصنع النسيج ـــــ مصنع الملابس ـــــ التسوق

ب- ترابط راسي خلفي وامامي :- الترابط الخلفي يتمثل من خلال ارتباط المصنع مع مصادر تجهيز المواد الخام الاولية والترابط الامامي يتمثل بارتباط المصنع بالسوق .

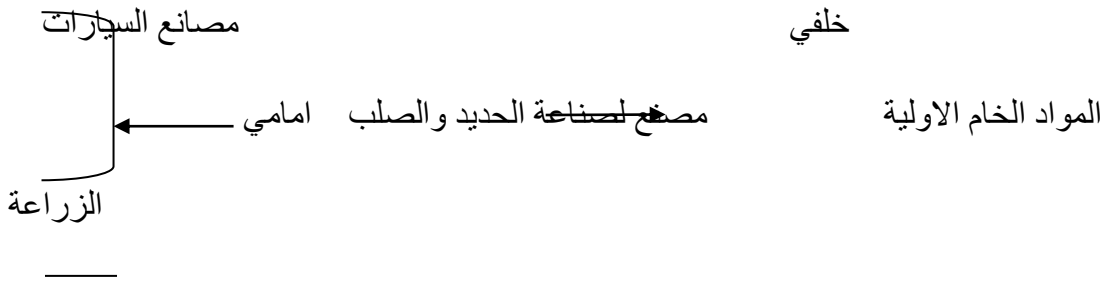

٢- **الترابط الأفقي بين الأنشطة الصناعية** :- في هذا النوع من الترابط لا يكون الارتباط هنا مع نفس الفرع الصناعي أي ان المصنع هنا قد يرتبط باكثر من مصنع ومن فروع صناعية مختلفة تقوم بتزويده بما يحتاجه . مثال :- صناعة تجميع السيارات .

صناعة تجميع السيارات ـــــ (صناعة الاطارات – الهياكل – المواد البلاستيكية – الزجاج – أللالكترونيات والكهربائيات) .

كلما ازدادت العلاقات الصناعية القائمة بين الانشطة الصناعية نفسها والانشطة الاقتصادية الاخرى او مع الاقاليم الاخرى كلما ساهم ذلك في تعزيز قدرة الانشطة الصناعية على الانسان في تطوير مستويات التنمية المكانية ضمن الاقليم وفقا للاعتبارات التنموية الاتية :-

اولا :- ان زيادة العلاقات الصناعية او الترابط بين الانشطة الصناعية يعني استمرار توطن الصناعة وتطورها مستقبلا وهذا يساهم في زيادة العوائد الاقتصادية المتحققة لهذه الانشطة ومن ثم الاقليم الذي تتوطن فيه .

ثانيا :- زيادة قدرة الانشطة الصناعية على استثمار الامكانيات التنموية المتاحة في الاقليم .

ثالثا :- الترابط الوظيفي بين الانشطة الصناعية يساهم في اختزال تكاليف الانتاج الصناعي مع زيادة العوائد الاقتصادية المتحققة لهذه الانشطة .

رابعا :- توفير فرص عمل اكبر للقوة العاملة وامتصاص الفائض منها في الاقليم .

خامسا :- يحقق الارتباط الوظيفي تطور الصناعة من حيث توفير سوق محلي للانشطة الصناعية كاعتماد منشات صناعية معينة على منتجات منشات اخرى وهذا عامل يساهم ايضا في خفض تكاليف الانتاج مع زيادة الارباح المتحققة للانشطة الصناعية .